



Journal of

STEPS

for Humanities and Social Sciences

Volume 1 | Issue 3

Article 60

Social spending and its impact on the human development index for the period (2004-2020) Singapore as a model

Hameed Hassan Aljepory
University of Tikrit, Iraq., hameed.h.k@tu.edu.iq

Gwahr Mohammed Hassan Alane
University of Tikrit, Iraq

Follow this and additional works at: <https://www.steps-journal.com/jshss>



Part of the Arts and Humanities Commons, Business Commons, Education Commons, Law Commons, and the Political Science Commons



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution-NonCommercial-No Derivative Works 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

Recommended Citation

Aljepory, Hameed Hassan and Alane, Gwahr Mohammed Hassan (2022) "Social spending and its impact on the human development index for the period (2004-2020) Singapore as a model," *Journal of STEPS for Humanities and Social Sciences*: Vol. 1 : Iss. 3 , Article 60.

Available at: <https://doi.org/10.55384/2790-4237.1122>

This Original Study is brought to you for free and open access by Journal of STEPS for Humanities and Social Sciences (STEPS). It has been accepted for inclusion in Journal of STEPS for Humanities and Social Sciences by an authorized editor of Journal of STEPS for Humanities and Social Sciences (STEPS).

الإنفاق الاجتماعي وأثره على دليل التنمية البشرية للمدة (2004-2020) سنغافورة إنموذجاً

جواهر محمد حسن العاني

حميد حسن خلف الجبوري *

تاريخ القبول: 2022/08/12

تاريخ الاستلام: 2022/06/07

المستخلص

يعد مفهوم الإنفاق الاجتماعي والتنمية البشرية المستدامة من المفاهيم المهمة والذين سيتم تناولهما ، من ثم بيان أثر الإنفاق الاجتماعي على قطاعات اجتماعية مهمة وتمس حياة الفرد بشكل مباشر ومن تلك القطاعات ذات الأهمية بـمكان (التعليم والصحة) والذين سيتم تناولهما كمتغيرات مستقلة تؤثر بشكل مباشر على مؤشر التنمية المستدامة في بلد الدراسة (سنغافورة) خلال مدة الدراسة (2004-2020) ، أما المتغير التابع والذي سيقع عليه أثر المتغيرات المستقلة فسيتم اعتماد دليل التنمية البشرية (HDI) كمتغير تابع باعتباره مؤشراً مهماً و أساسياً للتنمية المستدامة، وسنقوم هنا بتقدير الأنموذج قياسياً باستخدام الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، وبعد قياس الانحدار لمتغيرات الدراسة و اختبار حدود التكامل المشترك ، تبين وجود علاقة التكامل المشترك للأنموذج المقدر، لذلك تم التحليل بحسب الأجلين القصير والطويل، كذلك تبين خلو الأنموذج المقدر من المشاكل القياسية ، وإن بواقه كانت مستقرة و موزعة بشكل طبيعي ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن هناك أثر إيجابي للإنفاق الاجتماعي على قطاعي التعليم والصحة على مؤشر التنمية المستدامة، في الأجلين القصير والطويل، ثم توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات كان أهمها ، أنه على على الحكومة في سنغافورة الاستمرار في الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة بنفس النسبة أو زيادتها ، بهدف المحافظة على زخم النجاح المتحقق وديمومته على المستوى العالمي، فضلاً عن زيادة الدعم للقطاعات الاقتصادية المختلفة وبالأخص القطاعات التي تعد عصب ومحرك الاقتصاد مثل الصناعة والزراعة والتجارة، مع ضرورة حث الشركات الأجنبية في المساهمة لنقل التكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن زيادة الاستثمار في التكنولوجيا ذات الكثافة لرأس المال، كونها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

كلمات مفتاحية: الإنفاق الاجتماعي، التعليم، الصحة، التنمية البشرية ، التنمية المستدامة، سنغافورة.

* أستاذ مساعد، ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.

hameed.h.k@tu.edu.iq

2790-4237/© 2022 Golden STEPS Ltd. This is an open access article under the CC-BY-NC-ND license.

(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>)

Social spending and its impact on the human development index for the period (2004-2020) Singapore as a model

Hameed Hassan Aljepory, *College of Administration and Economics, University of Tikrit, Tikrit, Iraq.*

Gwahr Mohammed Hassan Alane, *College of Administration and Economics, University of Tikrit, Tikrit, Iraq.*

Received: 07/06/2022

Accepted: 12/08/2022

Abstract

The concepts of social spending and sustainable development are among the important concepts that will be addressed, then show the impact of social spending on important social sectors that directly affect the life of the individual, and of those sectors of importance (education and health), which will be addressed as independent variables that directly affect the sustainable development index in Study country (Singapore) during the study period (2004-2020) , As for the dependent variable, which will have the effect of the independent variables, the Human Development Index (HDI) will be adopted as a dependent variable as an important and basic indicator of sustainable development. the ARDL method, after measuring the regression of the variables of the study and testing the limits of joint integration, it was found that there is a relationship of joint integration of the estimated model, so the analysis was done according to the short and long terms. The study concluded that there is a positive impact of social spending on the education and health sectors on the sustainable development index, in the short and long term , Then the study reached a set of recommendations, the most important of which was that the government in Singapore should continue spending on the education and health sectors in the same percentage or increase it, in order to maintain the momentum of the achieved success and its sustainability at the global level, as well as increase support for the various economic sectors, especially the sectors that are considered The nerve and engine of the economy such as industry, agriculture and trade, with the need to urge foreign companies to contribute to the transfer of modern technology, as well as increase investment in capital-intensive technology, being more competitive in global markets.

Keywords: Social spending, education, health, human development, sustainable development, Singapore

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع التنمية البشرية المستدامة ومدى تأثيرها على الواقع الاقتصادي وخاصة في البلدان النامية، فالتنمية البشرية تعنى بتوفير المتطلبات المادية والمعنوية للإنسان، غير أن ذلك لن يتحقق إلا عن طريق التقدم الاقتصادي من خلال النمو الاقتصادي الذي يهتم "بالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للبلد خلال فترة زمنية معينة"، لذا فإن التنمية البشرية هي الغاية والنمو الاقتصادي هو الوسيلة لتحقيقها، وإن الإنفاق الاجتماعي على مؤشرات التنمية التي تخدم البشرية كقطاع الصحة والتعليم تؤدي هذه الزيادة إلى التقدم والرفاه.

عليه تعد سياسة الإنفاق الاجتماعي أداة من أدوات السياسة المالية والتي تستعملها الحكومة بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، من خلال التحكم في هيكله وحجمه، وقد زاد اهتمام الدول جميعاً باتجاهاتها السياسية والاقتصادية كافة بدور الإنفاق الاجتماعي، لما له من تأثير على الطلب الكلي، والذي يعد الأداة الأكثر فعالية لمعالجة الاختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وتعد التنمية البشرية والمستدامة عاملاً هاماً لكي تعيش الأجيال الحالية بأفضل حال دون المساس بحقوق الأجيال اللاحقة، وإن الإنفاق على التنمية المستدامة ودعمها مادياً واجتماعياً واقتصادياً سيؤدي في النهاية إلى تقدم اقتصادي واضح وهذا ما أكد عليه أغلب الاقتصاديون، كما أن الحواجز التي كانت تعرقل التنمية البشرية والمستدامة قد باتت بعيدة، خاصة بعد إدخال العنصر التكنولوجي الذي أدى إلى استمرار عملية التنمية بشكل عام، وأن عملية زيادة الإنفاق الاجتماعي (الحكومي) على التعليم والصحة، سيؤدي إلى زيادة القدرات البشرية والمهارات، كما أن عملية ربط مخرجات التعليم في الأسواق سيكون له دور كبير في إنجاح عملية التنمية بشكل عام، ويجعل البلدان تتقدم أسرع وتتطور أكثر لتواكب البلدان المتقدمة أو على الأقل الوصول إلى عتبة التقدم.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1. ما هي الآثار المترتبة للإنفاق الاجتماعي (الحكومي) على الصحة والتعليم في سنغافورة.
2. هل هناك تأثير إيجابياً للإنفاق الاجتماعي (الحكومي) على الصحة والتعليم في سنغافورة وأيهما كان له أثر أكبر في تحقيق التنمية البشرية والمستدامة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي على الصحة والتعليم ومدى تأثير ذلك الإنفاق على واقع التنمية البشرية المستدامة في سنغافورة وتقييم تجربتها في تهيئة مقومات التنمية البشرية ومعرفة أثر زيادة النفقات على القطاعات الخدمية والصحية والتعليمية.

فرضية البحث:

للبحث فرضية صفرية تنص على أن هناك تأثيراً إيجابياً للإنفاق الاجتماعي الحكومي في مجالي (الصحة والتعليم) على التنمية المستدامة في سنغافورة، وفرضية بديلة تنص على أن هناك تأثيراً سلبياً للإنفاق الاجتماعي الحكومي في مجالي (الصحة والتعليم) على التنمية البشرية المستدامة في سنغافورة.

أهمية البحث:

تعد مسألة الإنفاق الاجتماعي مسألة خلافية خاصة فيما يتعلق بأوجه استخدامها وكيفية توظيف الأموال المنفقة من قبل المؤسسات الحكومية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل أهميتها في الحاضر والمستقبل لصانعي القرار من خلال تقديم المقترحات والتوصيات للإنفاق على القطاعات ذات الأولوية لتمويلها بشكل كافي بغية تحسين مؤشرات التنمية المستدامة.

أسلوب البحث:

اعتمد البحث على الاستنتاج الاستدلالي الرياضي في التحليل وقد اعتمد الباحث أسلوب الاستقراء لرصد واقع الإنفاق الاجتماعي في مجالي الصحة والتعليم ، وبيان أثرهما في دليل التنمية البشرية المستدامة من خلال الاختبارات القياسية الحديثة باستخدام برنامج E-views10.

المبحث الأول: الجانب المفاهيمي للإنفاق الاجتماعي والتنمية المستدامة

أولاً. ماهية الإنفاق الاجتماعي:

إن المفهوم الحديث للإنفاق الاجتماعي الحكومي وتطوره يرجع الى تطور المالية العامة للدولة، فهي تستطيع من خلاله تحقيق أهداف معينة في واقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فإنه يمكننا من خلال دراسة هذا الإنفاق أن نتفهم طبيعة هذا النشاط وأهميته، فالإنفاق الاجتماعي يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي، لذا فقد ازداد الإنفاق الاجتماعي نوعاً وحجماً بما يتناسب مع تطور دور الدولة وتحولها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة من ثم الدولة المنتجة (شهاب، 2017، 303).

1. تعريف الإنفاق الاجتماعي:

يعرف على أنه "كم من النقود يقوم بأنفاقها شخص عام بقصد اشباع حاجة من الحاجات العامة (شهاب، 2004، 193).

وتعرف النفقة العامة بأنها "مبلغ نقدي يتم دفعه بواسطة خزانة عامة لإشباع حاجة عامة، تحدد عناصرها التي تعتمد عليها كلاً من طابعها النقدي والجهة القائمة بها وهدفها هو إشباع الحاجة العامة (الوحيدي، 2017، 8).

كما وتعرف النفقة العامة بأنها "كافة المصروفات التي تقوم بأنفاقها الجهات الحكومية لغرض تحقيق منفعة عامة، وإشباع حاجات معينة للمجتمع (البناء، 2009، 267).

2. أهداف الإنفاق الاجتماعي:

تسعى دول العالم إلى تحقيق أهداف الإنفاق الاجتماعي وهي (زغير، 2017، 4-9):
 العلم بمعرفة أثر الإنفاق الاجتماعي في حياة الأفراد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للاسترشاد بها. يهدف إلى معالجة كافة المشاكل الاقتصادية المتعلقة بفترات الكساد والانتعاش.
 وضع قواعد مهمة تعتمد عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق من السياسة الاقتصادية للحكومة.
 تهدف سياسة الإنفاق الاجتماعي إلى تنمية الدخل الوطني والمحافظة عليه.

3. معايير الإنفاق الاجتماعي:

المعيار القانوني والإداري: ويمثل هذا المعيار أشخاص القانون العام (الدولة وهيئاتها العامة والمحلية والمؤسسات العامة)، ويعتمد هذا المعيار على الطبيعة القانونية للفرد الذي يقوم بالإنفاق، وتسمى النفقة عامة إذا كان الشخص الذي يقوم بالإنفاق هو من أشخاص القانون العام، بغض النظر عن الهدف الذي تمت من أجله، وتسمى النفقة خاصة إذا كان الشخص الذي يقوم بالإنفاق من أشخاص القانون الخاص حتى لو كان الهدف هو تحقيق نفع عام للمجتمع (القاضي، 2017، 14).

المعيار الوظيفي: حيث يقوم هذا المعيار على حسب الوظيفة التي يقوم بها وليس على أساس الطبيعة القانونية، وعلى أساس ذلك لا تعد كل النفقات التي تصدر عن أشخاص القانون العام هي نفقات عامة، بل تقتصر على تلك النفقات التي تقوم بها الحكومة نتيجة لما تتمتع به من سيادة، أي لا تخضع إلى أحكام القانون الخاص في حالة سياستها الاتفاقية بل تخضع لأحكام القانون العام (أحمد، 2017، 16).

4. قواعد الإنفاق الاجتماعي:

إن للإنفاق الحكومي ضوابط وحدود وهي (محمد، 2016، 29-31):
 ضابط المنفعة العامة: إن هدف النفقات العامة هو تحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة لجميع فئات المجتمع دون تمييز، وهذا يعني ألا توجه النفقة العامة لتحقيق المصلحة الخاصة لبعض الأفراد أو لفئات معينة في المجتمع نظراً لما يتمتعون به من نفوذ سواء كان سياسي أو اجتماعي،

ضابط الاقتصاد في الإنفاق: ويعني تحقيق المنفعة الجماعية باستخدام أقل قدر من الإنفاق وعدم التبذير والإسراف, وهذا يعني ألا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية ومهمة لتحقيق المنافع الجماعية العامة.

ضابط الترخيص من قبل السلطة العامة: ويعني عدم صرف أي مبلغ من المال إلا بعد موافقة السلطة التشريعية, وتنفيذها في الموازنة العامة ووفق القوانين والقرارات المالية.

5. تقسيمات النفقات العامة:

تتخذ النفقات العامة صور متنوعة ومختلفة ويزداد هذا التنوع بتزايد وتعدد وظائف الحكومة ومدى تدخلها في الحياة العامة للمجتمع (الحو، العامري، 2020، 30-31).

تقسيم النفقات العامة حسب الوظائف الأساسية التي تقوم بها الحكومة: وفقاً لهذا التقسيم يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع مختلفة للنفقات العامة تبعاً للوظائف الأساسية للدولة (الإدارية، الاقتصادية، الاجتماعية).
التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة: ويمكن التمييز وفق هذا التقسيم ما بين النفقات الحكومية (الحقيقية أو الفعلية) و(التحويلية أو الناقلية) و(العادية وغير العادية) (العكام، 2018، 38-43).

ثانياً. ماهية التنمية المستدامة:

ظهرت العديد من المفاهيم للتنمية المستدامة وتتنوعت هذه المفاهيم والتعريفات حسب حجم الاهتمام بها واختلفت باختلاف الفترات الزمنية والانتماءات الفكرية، والانتساب القطري، فقد برزت بشكل واضح في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992 بالمفهوم الذي يعدها (إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة أو تحسينها لكي تمكن الأجيال القادمة من أن تعيش حياة كريمة أفضل) (الحميري، 2015، 14).

1. تعريف التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة على أنها "الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية المتاحة بشكل يكفل الرخاء الاقتصادي والاجتماعي وكيفية تحقيق الاحتياجات الانمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة" (سلمان، 2015، 21).

وقد عرفها الفرنسي بروغني بري (Burgemier Breat) بأنها "كل الإجراءات والعمليات المتناسقة والمتجانسة واللازمة لتغيير استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات وتوجهات التنمية التكنولوجية والتغيرات المؤسسية، بما يضمن إشباع الحاجات والأنشطة الإنسانية الحالية والمحتملة مستقبلاً (حسين، 2020، 14).

2. تعريف التنمية البشرية: بالرغم تعدد التعريفات والاقترابات لمفهوم التنمية البشرية فأنها جميعاً تتضمن مفهوم أساس هو إتاحة أفضل الفرص الممكنة لاستغلال الطاقات البشرية المتاحة من أجل تحقيق مستوى رفاهية أفضل للأفراد. فالبشر هم الهدف الأساس للتنمية البشرية، وهم أيضاً الأداة الأساسية لتحقيق هذه التنمية. كما أن التنمية بهذا المعنى لا تعنى فقط زيادة الثروة أو الدخل للمجتمع أو حتى الأفراد

وأما النهوض بأوضاعهم الثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية وتمكينهم سياسياً وتفعيل مشاركتهم في المجتمع وحسن توظيف طاقاتهم وقدراتهم لخدمة أنفسهم ومجتمعاتهم. كما ان ضعف القدرات البشرية نقيض للتنمية، فهو أشد وطأة وأكثر تأثيراً على كل مناحي الحياة لأنه يحد من قدرات المواطنين والمجتمع ككل على الاستخدام الافضل لمواردهم الانسانية والمادية على حد سواء .(السرحدان ،
(/https://abu.edu.iq/research/articles

3. أهداف التنمية المستدامة:

تهدف التنمية المستدامة الى تحقيق جملة من الأهداف وهي (شهاب، 2016، 6-7):
الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية باعتبارها موارد محدودة.
نوعية حياة أفضل للسكان وذلك من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة وتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان .
تنمية الوعي لدى السكان بالمشاكل البيئية القائمة من خلال مشاركتهم في كيفية ايجاد الحلول المناسبة لهذه المشاكل البيئية.

ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع.

نمو اقتصادي تقني بحيث يحافظ على رأسمال الطبيعة والبيئية.

4. خصائص التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بعدة خصائص أساسية وأهما (المصري، 2017، 69):
تحافظ على حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.
يعد البعد الزمني الأساس للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى البعد الكمي والنوعي.
تساهم في المحافظة على تنوع وتطور المجتمعات وخصوصيتها، ومن كافة الجوانب الثقافية والدينية والحضارية.

يعد العنصر البشري من أهم أهداف التنمية المستدامة وغايتها.

تحت التنمية المستدامة على التنسيق والتكامل الدولي لاستخدام الموارد، وتأسيس العلاقة ما بين الدول المتقدمة والنامية.

5. مؤشرات التنمية المستدامة:

تقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاثة أقسام أساسية وهي:

أ.المؤشرات الاقتصادية: وتمثل الأداء الاقتصادي للدولة، من خلال قياس معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدله، والحالة المادية التي تقاس على أساس نسبة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، ونسبة المساعدات التنموية الخارجية، والتي يتم تقديمها للحصول على مقارنة بالناتج القومي الإجمالي، وصادرات السلع والخدمات والتي تقاس على اساس الميزان التجاري والقدرة التجارية للدولة،

وأنماط الاستهلاك والإنتاج، وهي من أهم مؤشرات الأنماط الاستهلاكية والإنتاجية، وإنتاج وإدارة النفايات ويقاس هذا المؤشر على أساس كمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية وإنتاج النفايات الخطرة والمشعة وإدارة تدويرها (جعفر، 2018، 25-26).

ب. المؤشرات الاجتماعية: وتمثل المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة لعدة قضايا باعتبارها واحدة من أهم القيم الأساسية لتحسين نوعية الحياة للسكان والمشاركة العامة للحصول على فرص الحياة، وتتضمن العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد ومدى توفر الفرص المتاحة، والتي تمثل توفير فرص مشابهة من العمالة والخدمات الاجتماعية وخدمات الصحة، وهناك ارتباط وثيق ما بين الصحة والتنمية المستدامة والتعليم سواء كان على المستوى المحلي أو الدولي، ولذلك يرتبط بالمؤشرات الاجتماعية عدد منها وهي كالاتي (إسماعيل، 2015، 62-63):

التعليم: يحدد هذا المؤشر نسبة الأطفال الذين يصلون للصف الخامس من التعليم، (محو الأمية) ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

ت. معدل البطالة: هو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل الى مجموعة القوى العاملة، ويشمل جميع أفراد القوى العاملة من الذين ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات أو مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة .

ث. مؤشر الفقر: ويعمل هذا المؤشر في البلدان النامية، إذ يمثل عدد الأفراد الذين يعيشون على خط الفقر، ويشمل ثلاثة أبعاد وهي مدى توفر الوسائل الاقتصادية، (ويقاس على أساس نسبة مئوية من الناس الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه ونسبة الأطفال الذين يعانون من وزن ناقص وبدرجة معتدلة)، والبعد الذي يتمثل بالحياة طويلة وصحية وتقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن الأربعين عاماً.

حماية صحة الإنسان وسبل تعزيزها: ترتبط التنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً بمؤشر الصحة من خلال الحصول على الخدمات الصحية والسيطرة على الأمراض، وتأمين تغذية صحية وسليمة للسكان بالإضافة لعدة مؤشرات أساسية متمثلة بعدد السكان الذين لا يحصلون على مياه نظيفة وصحية ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

ج. المؤشرات البيئية ومنها: وكما يلي (بدران، 2014، 16-17):

النهوض بالقطاع الزراعي والتنمية الريفية المستدامة: من خلال التركيز على نصيب الفرد من الأراضي الزراعية أي نصيب الفرد من المساحة الكلية للأراضي المتاحة للإنتاج الزراعي، واستخدام الأسمدة وتحديد كميتها بالنسبة للوحدة في الأراضي الزراعية ومدى كثافة استعمال الأسمدة.

حماية موارد المياه العذبة وإمداداتها: وذلك عن طريق الموارد المتجددة بالنسبة لعدد السكان، ونصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة والمتاحة وكيفية استخدام الاحتياطات المتجددة للمياه والتي تبين نسبة كمية المياه المستخدمة إلى الكمية المنتجة.

منع إزالة الغابات والتصحر ومنها نسبة الأراضي المدمرة بعملية التصحر: ويتم الحصول عليها عن طريق مساحة الأراضي المتضررة بالتصحر ونسبتها الى المساحة الإجمالية للبلد، ويقاس مدى شدة التصحر ومساحته والتغير في الغابات وهو التغير الذي يحصل مع فترة زمنية في مساحتها كنسبة من المساحة الإجمالية للبلد.

المؤشرات المؤسسية: تتضمن الإطار المؤسسي لتشجيع التنمية المستدامة ولتنفيذها عليه إتباع أمور منها (الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وكيفية تنفيذ هذه الاتفاقيات العالمية المعروف عنها), أما من جانب القدرة المؤسسية فتشمل الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بالإضافة الى الكوارث الطبيعية التي تؤدي الى خسائر بشرية. (الصواف، 2019، 259).

5. مجالات تحقيق التنمية المستدامة:

هناك عدة مجالات لتطبيق التنمية المستدامة في دول العالم تحسباً للظروف المعيشية وذلك للحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم الاستنزاف والهدر، ولتحقيق ذلك يتطلب التطرق إلى المجالات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وكالاتي (راشد، 2019، 223-224):

تتطلب التنمية المستدامة الحفاظ على كافة الموارد البيئية والطبيعية للأجيال القادمة، من خلال السعي والبحث المتواصل لإيجاد الحلول المناسبة للحد من الاستهلاك غير الضروري للموارد الاقتصادية بالإضافة إلى الحد من العوامل الملوثة الأخرى .

إيجاد فرص عمل، والتعليم الجيد، والرعاية الصحية بالإضافة إلى توفير المياه والطاقة، لتحقيق التنمية الاجتماعية في كافة دول العالم، واستمرت الجهود المتواصلة في دول العالم خلال المدة (1972-2002) للتأكيد على وضع قواعد للتنمية المستدامة في كافة أنحاء العالم من خلال عقد عدة مؤتمرات دولية مهمة في هذا المجال.

تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الترابط بين الأنظمة والقوانين الاقتصادية العالمية، بما يحقق النمو الاقتصادي المسؤولة الطويلة الأجل وفي كل دول العالم.

ثالثاً. العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والتنمية المستدامة:

يمكن فهم هذه العلاقة من خلال بيان دور الإنفاق الاجتماعي (الحكومي) على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمؤسسي ومنها:

الجانب الاقتصادي للإنفاق العام: يختص الإنفاق العام وعن طريق متغيراته الاقتصادية وبصورة مباشرة على النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة في مستوى الناتج القومي وهذا مما يجعله وسيلة مهمة وفاعلة وذات تأثيرات جوهرية في البنيان الاقتصادي، ودوره واضح وتأثيره في الطلب الكلي ومن خلال الإنفاق الاستهلاكي، إذ أن الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية ويمثل أحد جوانب الإنفاق الأساسية فكلما زاد حجم الإنفاق العام كلما زادت نسبة الاستهلاك القومي (الوادي، 2017، 149-150).

الدور الاجتماعي للإنفاق الحكومي: انطلقت أهمية الإنفاق العام وعلى الجانب الاجتماعي لكونه ينعكس على نمو الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى كونه داعماً أساسياً للعمالة وعلى وفق مستويات أساسية لتوظيف العاملين وبشكل مباشر ضمن الخدمة العامة، وأما بشكل غير مباشر عن طريق متعهدين قادرين على تأمين السلع والخدمات اللازمة الى الخارج وعن توظيف عاملين ضمن سياق المشاريع المرتبطة بالبنى التحتية وبالتالي امتصاص البطالة الإجبارية عند الأجل القصير ومن خلال الاقتصاد عبر زيادة الإنفاق الاجتماعي (Hall, 2010, 26).

الدور البيئي والمؤسسي للإنفاق الحكومي: يتبين من إهتمام الإنفاق الاجتماعي بأبعاد التنمية المستدامة والمعروفة بالجانب البيئي والمؤسسي من خلال مواكبة التطورات التنموية، مع الأخذ بنظر الاعتبار وحسب بنود التخطيط التنموي مع الأخذ للجانبين الاقتصادي والاجتماعي من أجل التقدم إلى الأمام تجاه عملية التنمية المستدامة وهذا يتطلب دوراً كبيراً للإنفاق الحكومي وتوجيهه نحو تغطية البرامج والمشاريع الضرورية بالإضافة إلى استعماله في تدعيم عمليات الصيانة والخدمات التكنولوجية ضمن مجالات أساسية ومن أهمها التخلص من النفايات الضارة، واللجوء إلى حماية وتوفير مياه شرب صحية وأمنة (السامرائي، 2018، 27).

المبحث الثاني: اتجاهات مؤشرات التنمية المستدامة والإنفاق الاجتماعي في سنغافورة أولاً. واقع الاقتصاد السنغافوري:

تعد سنغافورة إحدى بلدان جنوب شرق آسيا الصغيرة وفقيرة الموارد الطبيعية الأولية، إلا أنها قد حققت معدلات نمو اقتصادية إيجابية بتجربة تنموية فريدة من نوعها، فقد ركزت التجربة السنغافورية على تنمية العقل البشري كأساس للنمو الاقتصادي، فكان الإنسان هو محور هذه التجربة وجعلت منه عنصراً قادراً على تطوير مستقبل البلاد (البربري، 2016، 154).

ويبين الجدول (1) تطورات الناتج المحلي الإجمالي لسنغافورة للمدة (2004-2020)، ونلاحظ بأن سلسلته الزمنية كانت متزايدة خلال المدة (2004-2014) إذ بعد أن كانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (115035 مليون دولار) في عام 2004 أصبحت (314851 مليون دولار) في عام 2014، وقد تدهورت في عام 2015 لتصبح (308004 مليون دولار) ونلاحظ بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه السنة كان سالباً وبواقع (- 2,17%)، واستمرت بعدها بالتزايد لتصبح بواقع (375982 مليون دولار) في عام 2018، إلا أنها تدهورت مرة أخرى في عام 2019 لتصبح بواقع (374386 مليون دولار) واستمرت بالتدهور لتصبح في عام 2020 بواقع (339998 مليون دولار)، إذ كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذين العامين سالباً وبواقع (- 0,42%) و(- 9,19%) على التوالي، وذلك بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا وانخفاض الطلب العالمي وتطبيق الحكومات لإجراءات الغلق للحماية ضده مما تسبب بشلل النشاط الاقتصادي حتى كانت نسبة معدل النمو لعام 2020 هي أقل نسبة خلال مدة

الدراسة, ونلاحظ بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لباقي السنوات كان موجباً وإن أعلى قيمة له قد بلغت (23,52%).

ويبين نفس الجدول السلسلة الزمنية لعدد سكان سنغافورة للمدة (2004-2020), ونلاحظ بأنها كانت متزايدة طيلة مدة الدراسة, وبعد أن بلغ عدد السكان (4,17 مليون نسمة) في عام 2004 أصبح (5,85 مليون نسمة) في عام 2020, وإن تلك الزيادة السكانية كانت بوتائر متزايدة خلال المدة (2004-2008), أما خلال المدة (2009-2020) فقد كانت متزايدة بوتائر متناقصة, إذ كان معدل النمو السكاني متناقصاً خلال هذه المدة بشكل عام, وقد بلغت أعلى قيمة له كانت (4,37%) في عام 2008 أما أقل قيمة له كانت (0,69%) في عام 2019 وقد كان متوسط معدل النمو السكاني لكامل المدة (2,15%).

جدول (1): تطورات الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي في سنغافورة للمدة (2004-2020)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	السكان (مليون نسمة)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (تعادل القوة الشرائية)	*نمو الناتج %	*نمو السكان %	**النمو الاقتصادي %	مؤشر الدخل
2004	115035	4.17	54302	-----	-----	-----	0.956
2005	127808	4.27	58717	11.10	2.40	8.71	0.963
2006	148630	4.40	63910	16.29	3.04	13.25	0.977
2007	180942	4.58	68628	21.74	4.09	17.65	0.984
2008	193612	4.78	67577	7.00	4.37	2.64	0.977
2009	194152	4.97	66149	0.28	3.97	-3.70	0.970
2010	239809	5.13	75294	23.52	3.22	20.30	0.994
2011	279351	5.26	80052	16.49	2.53	13.95	0.997
2012	295087	5.37	82065	5.63	2.09	3.54	0.998
2013	307576	5.45	83002	4.23	1.49	2.74	1.000
2014	314851	5.52	84423	2.37	1.28	1.08	1.000
2015	308004	5.59	86975	-2.17	1.27	-3.44	1.000
2016	318764	5.65	89417	3.49	1.07	2.42	1.000
2017	343338	5.71	95350	7.71	1.06	6.65	1.000
2018	375982	5.76	100581	9.51	0.88	8.63	1.000
2019	374386	5.80	102573	-0.42	0.69	-1.12	1.000
2020	339998	5.85	98483	-9.19	0.86	-10.05	1.000

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي (<https://data.albankaldawli.org>).

$$* \text{ المعدلات: عمل الباحثة وفق المعادلة (معدل النمو) = } \frac{\text{القيمة الحالية} - \text{القيمة السابقة}}{\text{القيمة السابقة}} \times 100$$

** معدل النمو الاقتصادي: عمل الباحثة وفق المعادلة (النمو الاقتصادي = نمو الناتج - نمو السكان)

أما السلسلة الزمنية لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتي كانت تبدو متزايدة بشكل عام وذلك لكون الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي كانت بمعدلات متزايدة خلال المدة (2009-2020) وقد قابلها زيادة بمعدلات متناقصة في السلسلة الزمنية لعدد السكان, ونلاحظ بأن أقل قيمة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هي (23730 دولار) في عام 2004, أما أعلى قيمة له فقد كانت (66679 دولار) وذلك في عام 2019, أما متوسطه خلال مدة الدراسة فقد بلغ (47684) وهي قيمة مرتفعة مقارنةً بالدول الآسيوية الأخرى.

ونلاحظ كذلك السلسلة الزمنية لمعدل النمو الاقتصادي والتي كانت متباينة طيلة مدة الدراسة, وإن أعلى قيمة لها كانت بواقع (20,30 %) في عام 2010, أما أقل قيمة لها فقد بلغت (-10,05) وذلك في عام 2020.

كما ونلاحظ السلسلة الزمنية لمؤشر الدخل في سنغافورة للمدة (2004-2020) والتي كانت متزايدة بشكل عام مع وجود تباينات طفيفة, وبعد أن كانت في بداية المدة بواقع (0,956) أصبحت في نهاية المدة بواقع (1), أما متوسطها لكامل المدة فقد بلغ (0,989) ما يعني بأن المستوى المعيشي للفرد في سنغافورة هو مرتفع جداً.

فقد عملت سنغافورة على إنتاج مجتمع آمن ومستقر وركزت على الثقافة والفنون, وكان شعارها هو أن الاستثمار في تنمية القدرات البشرية والبنى التحتية هو أساس عملية النمو الاقتصادي, لذا أستخدمت في نهضتها على العملية التعليمية بالإضافة إلى المجالات الأخرى, وأصبحت أنموذجاً يقتدى به وتتطلع إليه بلدان العالم الثالث (العبيدي, 2012, 227-234).

ثانياً. واقع الإنفاق الاجتماعي في سنغافورة:

جدول (2) تطورات نسب الإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة للمدة (2004-

(2020)

السنة	إجمالي الإنفاق الاجتماعي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	الإنفاق الاجتماعي على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)	الإنفاق الاجتماعي على الصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي)
2004	10.32	2.44	3.15
2005	9.90	2.45	3.03
2006	9.91	2.52	2.93
2007	9.14	2.52	2.84
2008	10.11	2.49	3.19
2009	9.93	2.73	3.40
2010	9.69	2.91	3.20
2011	9.24	2.72	3.16
2012	8.86	2.75	3.33
2013	9.74	2.61	3.69
2014	9.63	2.66	3.87
2015	10.19	2.57	4.18
2016	10.28	2.58	4.40
2017	10.18	2.54	4.42

4.46	2.48	10.00	2018
4.43	2.49	10.30	2019
4.84	2.51	12.42	2020

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى بيانات البنك الدولي (<https://data.albankaldawli.org>).

يبين الجدول (2) تطورات نسب الإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي في سنغافورة للمدة (2004-2020)، ونلاحظ بأن سلسلته الزمنية كانت متباينة طيلة مدة الدراسة، وقد كانت أعلى قيمة لها هي (12,42%) في عام 2020، ونلاحظ كذلك بأن أقل قيمة لها كانت في عام 2007 وبواقع (9,14%)، أما متوسطها لكامل المدة فقد بلغ (9,99%).

ونلاحظ كذلك السلسلة الزمنية لنسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2020)، والتي كانت متباينة نسبياً طيلة مدة الدراسة، وكانت أعلى قيمة لها في عام 2010 وبواقع (2,91%)، أما أقل قيمة لها فقد كانت في عام 2004 وبواقع (2,44%)، أما متوسطها لكامل المدة فقد بلغ (2,59%).

أما السلسلة الزمنية لنسبة الانفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2020)، فقد كانت متباينة طيلة مدة الدراسة، وكانت أعلى قيمة لها في عام 2020 وبواقع (4,84%) وذلك بسبب إجراءات مكافحة فيروس كورونا، أما أقل قيمة لها فقد كانت في عام 2007 وبواقع (2,84%)، أما متوسطها لكامل المدة فقد بلغ (3,68%).

ثالثاً. مؤشرات التنمية المستدامة في سنغافورة:

مؤشر التعليم: لقد وفر نظام التعليم بمختلف أنواعه في سنغافورة، سواء كان التعليم الخاص أو التعليم الحكومي أو التعليم الدولي خيارات متعددة ومرنة للطلبة في كافة مراحلهم، بدءاً من المرحلة الابتدائية وما قبلها وصولاً إلى المرحلة الثانوية وما بعدها، وإن هدف هذا النظام هو بناء شخصية قوية للطفل، وتنمية مهاراته العلمية والاجتماعية، وقد حقق كل هذا نتائج جيدة أكاديمياً، ويعود بالنفع على الوظائف المرموقة التي يلتحق بها بعد تخرجه من التعليم العالي، فقد كان هدف النظام التعليمي يتمحور في اكتشاف مواهب كل طالب على حدة، ثم يتم اختيار برنامج تعليمي له يهدف إلى تنمية هذه الموهبة للوصول إلى ذروتها، لذا حلت سنغافورة في مقدمة الدول الرائدة في مجال التعليم (كريهان، 2020، 5).

جدول (3): مؤشرات التعليم في سنغافورة للمدة (2004-2020)

السنة	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة	معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية	معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الثانوية	معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي	مؤشر التعليم
2004	0.995	1.000	1.000	0.750	0.688
2005	0.996	1.000	1.000	0.750	0.735
2006	0.997	1.000	1.000	0.770	0.729
2007	0.998	1.000	1.000	0.770	0.735
2008	0.997	1.000	1.000	0.790	0.750
2009	0.997	1.000	1.000	0.800	0.753
2010	0.998	1.000	1.000	0.800	0.795
2011	0.999	1.000	1.050	0.810	0.803
2012	0.999	1.000	1.050	0.820	0.816
2013	0.999	1.010	1.030	0.820	0.818
2014	0.999	1.010	1.040	0.820	0.828
2015	0.998	1.010	1.060	0.820	0.828
2016	0.999	1.008	1.060	0.839	0.836
2017	0.999	1.006	1.080	0.848	0.837
2018	0.999	1.003	1.080	0.889	0.837
2019	0.999	1.007	1.080	0.911	0.838
2020	0.999	1.009	1.080	0.910	0.839

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, تقارير التنمية البشرية (سنوات متعددة) (<http://hdr.undp.org/en/data>).
2. البنك الدولي (<https://data.albankaldawli.org>).

يبين الجدول (3) مؤشرات التعليم في سنغافورة للمدة (2004-2020), ونلاحظ بأن السلسلة الزمنية لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة كانت ثابتة نسبياً طيلة مدة الدراسة مع ملاحظة بعض التباينات الطفيفة, إذ كانت بنسبة (0,995) في عام 2004 وهي أقل نسبة خلال مدة الدراسة أما أعلى نسبة فقد كانت بواقع (0,999) خلال المدة (2011-2020) باستثناء عام 2015 الذي بلغت نسبته (0,998), وهذا يعني بأن جميع الأشخاص البالغين تقريباً ومن كلا الجنسين ممن هم بالفئة العمرية (15 سنة فأكثر), لديهم معرفة بالقراءة والكتابة نسبةً إلى مجموع من هم في نفس الفئة العمرية من السكان.

ويبين نفس الجدول السلسلة الزمنية لمعدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية, ويتبين بأنها كانت شبه ثابتة طيلة مدة الدراسة مع ملاحظة بأنها كانت بواقع (100 %) خلال المدة (2012-2004) وهذا يعني بأن جميع السكان ممن هم بالعمر الافتراضي لمرحلة التعليم الابتدائي هم ملتحقين بالدراسة الابتدائية, وأصبحت أكبر من (100 %) خلال المدة (2013-2020) وذلك بسبب التحاق بعض الطلبة ممن هم خارج العمر الافتراضي (أقل أو أكثر), وعليه تكون نسبة التسرب في هذه الفئة العمرية (0%).

أما السلسلة الزمنية لمعدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الثانوية فيتبين بأنها كانت شبه ثابتة طيلة مدة الدراسة مع ملاحظة بأنها كانت بواقع (100 %) خلال المدة (2010-2004) وهذا يعني بأن جميع السكان

ممن هم بالعمر الافتراضي لمرحلة التعليم الثانوي هم ملتحقين بالدراسة الثانوية, وأصبحت أكبر من (100 % خلال المدة (2020-2011) وذلك بسبب التحاق بعض الطلبة ممن هم خارج العمر الافتراضي (أقل أو أكثر), لذا كانت نسبة التسرب (0%).

أما معدل الالتحاق بالتعليم العالي فنلاحظ بأن سلسلته الزمنية كانت متزايدة طيلة مدة الدراسة, فبعد أن كانت بواقع (0,750) في عام 2004 أصبحت بواقع (0,910) في نهاية المدة, أما أعلى قيمة خلال مدة الدراسة فقد كانت بواقع (0,911) وذلك في عام 2019, ويعني ذلك بأن (91 %) من مجموع الطلبة الملتحقين بالدراسة الثانوية قد تمكنوا من إكمالها والالتحاق بالمعاهد والكليات, ومن الجدير بالذكر بأن هذه النسبة هي مرتفعة جداً وتنمي عن ارتفاع مؤشر جودة التعليم في هذا البلد وإن كان لعدد السكان القليل نسبياً دوراً في ارتفاعها.

ويبين ذات الجدول السلسلة الزمنية لمؤشر التعليم في سنغافورة والتي تميزت بالتزايد المستمر مع وجود تباينات طفيفة, فقد كانت أقل قيمة لهذا المؤشر هي (0,688) في عام 2004 بينما كانت أعلى قيمة لها (0,839) في عام 2020, وهذا يعني بأن سنغافورة قد حققت تقدماً كبيراً وملفتاً في هذا المؤشر وبواقع (15 %), وإن متوسطها لكامل المدة قد بلغ (79 %) تقريباً وهي قيمة مرتفعة جداً على مستوى العالم بأسره, وقد أعلن المنتدى الاقتصادي (دافوس) بأن سنغافورة قد احتلت المركز الأول عالمياً في مؤشر جودة التعليم لعام 2020 وجاء ذلك بسبب اهتمام الدولة البالغ بالتعليم واعتباره حجر الأساس للتقدم والتفوق في كافة المجالات.

مؤشر الصحة:

جدول (4): مؤشر الصحة في سنغافورة للمدة (2020-2004)

السنة	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	معدل وفيات الرضع / 1000 ولادة حية	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة / 1000 ولادة حية	الإصابة بالسل	مؤشر العمر المتوقع
2004	79.49	2.4	3	39	0.921
2005	79.99	2.3	2.9	37	0.927
2006	80.14	2.3	2.9	35	0.933
2007	80.44	2.2	2.9	34	0.939
2008	80.79	2.2	2.8	38	0.943
2009	81.24	2.2	2.8	35	0.948
2010	81.54	2.2	2.8	35	0.951
2011	81.74	2.2	2.8	36	0.955
2012	82.00	2.2	2.8	49	0.958
2013	82.25	2.2	2.8	46	0.961
2014	82.50	2.2	2.7	45	0.964
2015	82.74	2.2	2.7	45	0.967
2016	82.85	2.2	2.7	50	0.971
2017	83.10	2.1	2.7	47	0.974
2018	83.30	2.1	2.6	47	0.976
2019	83.50	2.1	2.5	41	0.977

0.978	41	2.5	2.1	83.50	2020
-------	----	-----	-----	-------	------

المصدر: من عمل الباحثة بالاستناد إلى:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, تقارير التنمية البشرية (سنوات متعددة) (<http://hdr.undp.org/en/data>).

2. البنك الدولي (<https://data.albankaldawli.org>).

1- يبين الجدول (4) تطورات مؤشر الصحة في سنغافورة للمدة (2004-2020), ونلاحظ السلسلة الزمنية لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة والتي كانت شبه متزايدة طيلة مدة الدراسة, إذ بعد أن كانت بواقع (79,49 سنة) في عام 2004 وهي أقل قيمة خلال مدة الدراسة, وأصبحت بواقع (83,50 سنة) في عام 2020 وهي أعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة, وكان متوسطها بواقع (81,83 سنة).

2- أما معدل وفيات الرضع لكل 1000 ولادة حية, فقد كانت سلسلته متناقصة طيلة مدة الدراسة, إذ بعد أن كانت بواقع (3,4 وفاة / 1000 ولادة حية) في عام 2004 وهي أعلى قيمة له خلال مدة الدراسة, أصبحت بواقع (2,1 وفاة / 1000 ولادة حية) في عام 2020 وهي أقل قيمة لها خلال مدة الدراسة, ما يعني بأن سنغافورة وعلى الرغم من تدني هذا المؤشر إلا أنها حققت تقدماً في هذا المؤشر خلال مدة الدراسة, إلا أن متوسط هذا المؤشر لكامل المدة قد بلغ (2,2 وفاة / 1000 ولادة حية).

3- ويبين نفس الجدول معدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر لكل 1000 ولادة حية, فقد كانت سلسلته متناقصة طيلة مدة الدراسة, إذ بعد أن كان بواقع (3 وفاة / 1000 ولادة حية) في عام 2004 وهي أعلى قيمة له خلال مدة الدراسة, أصبح (2,5 وفاة / 1000 ولادة حية) في عام 2020 وهي أقل قيمة له خلال مدة الدراسة, ما يعني بأن سنغافورة قد حققت تقدماً في هذا المؤشر وعلى الرغم من تدني النسبة عالمياً, أما متوسط هذا المؤشر لكامل المدة فقد بلغ (2,75 وفاة / 1000 ولادة حية تقريباً).

4- ونلاحظ كذلك معدل الإصابة بمرض السل (التدرن) لكل 100000 شخص, فقد كانت سلسلته الزمنية متباينة طيلة مدة الدراسة, وبعد أن كان بواقع (39 إصابة / 100000 شخص) في عام 2004, أصبح في عام 2020 بواقع (41 إصابة / 100000 شخص), ما يعني بأن سنغافورة وعلى الرغم من انخفاض عدد سكانها إلا أنها هذا المؤشر لديها هو مرتفع, أما متوسط هذا المؤشر لكامل المدة فقد بلغ (41,17 إصابة / 100000 شخص تقريباً) وهي نسبة قريبة من متوسط هذا المعدل لمجموع دول إقليم شرق البحر المتوسط لمنظمة الصحة العالمية.

5- كما ونلاحظ السلسلة الزمنية لمؤشر الصحة في سنغافورة للمدة (2004-2020) والتي كانت متزايدة طيلة مدة الدراسة, وبلغ متوسطها لكامل المدة (0,955 تقريباً) أما أقل قيمة لها فهي بواقع (0,921) في عام 2004 وإن أعلى قيمة لها كانت بواقع (0,978) في عام 2020, وهذا يعني بأن سنغافورة هي من الدول المتقدمة صحياً وإن سكانها ينعمون بحياة مديدة وصحية.

رابعاً. دليل التنمية البشرية:

1- يبين الجدول (5) مؤشرات التنمية البشرية (مؤشر الدخل, مؤشر التعليم, مؤشر العمر المتوقع) والتي تم تحليلها كل حسب موقعه سابقاً, ونلاحظ السلسلة الزمنية لدليل التنمية البشرية في سنغافورة للمدة (2004-2020) والتي كانت متزايدة طيلة مدة الدراسة, وبعد أن كانت في عام 2004 بواقع (0,848), أصبحت في عام 2020 بواقع (0,942), أما متوسطها لكامل المدة فقد بلغ (0,900) وهذا يعني بأن سنغافورة تصنف عالمياً ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً, ومن الجدير بالذكر بأنها أصبحت في مقدمة دول العالم في مجال التنمية البشرية.

جدول (5): دليل التنمية البشرية (HDI) في سنغافورة للمدة (2004-2020)

السنة	مؤشر الدخل	مؤشر التعليم	مؤشر العمر المتوقع	دليل التنمية البشرية HDI
2004	0.956	0.688	0.921	0.848
2005	0.963	0.735	0.927	0.852
2006	0.977	0.729	0.933	0.859
2007	0.984	0.735	0.939	0.862
2008	0.977	0.750	0.943	0.871
2009	0.970	0.753	0.948	0.883
2010	0.994	0.795	0.951	0.892
2011	0.997	0.803	0.955	0.893
2012	0.998	0.816	0.958	0.895
2013	1.000	0.818	0.961	0.920
2014	1.000	0.828	0.964	0.926
2015	1.000	0.828	0.967	0.927
2016	1.000	0.836	0.971	0.932
2017	1.000	0.837	0.974	0.935
2018	1.000	0.837	0.976	0.938
2019	1.000	0.838	0.977	0.938
2020	1.000	0.839	0.978	0.942

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير التنمية البشرية لسنوات متعددة

2- يبين الجدول (5) مؤشرات التنمية البشرية (مؤشر الدخل, مؤشر التعليم, مؤشر العمر المتوقع) والتي تم تحليلها كل حسب موقعه سابقاً, ونلاحظ السلسلة الزمنية لدليل التنمية البشرية في سنغافورة للمدة (2004-2020) والتي كانت متزايدة طيلة مدة الدراسة, وبعد أن كانت في عام 2004 بواقع (0,848), أصبحت في عام 2020 بواقع (0,942), أما متوسطها لكامل المدة فقد بلغ (0,900) وهذا يعني بأن سنغافورة

تصنف عالمياً ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، ومن الجدير بالذكر بأنها أصبحت في مقدمة دول العالم في مجال التنمية البشرية.

المبحث الثالث / قياس أثر الإنفاق الاجتماعي (الحكومي) في مجالي الصحة والتعليم على التنمية المستدامة في سنغافورة: أولاً: توصيف الأنموذج:

- 1- تم توصيف متغيرات الأنموذج المقدر كما يأتي:
 - 2- سلسلة دليل التنمية المستدامة (HDI) وهي المتغير التابع في النموذج.
 - 3- سلسلة الإنفاق الاجتماعي على التعليم (SE) وهي أول المتغيرات المستقلة في النموذج.
 - 4- سلسلة الإنفاق الاجتماعي على الصحة (SH) وهي ثاني المتغيرات المستقلة في النموذج.
 - 5- ثانياً. نتائج اختبارات السكون:
 - 6- تم إجراء اختبارات السكون (الاستقرارية) وفق منهجية فيليبس بيرون (PP), وتم تفصيل النتائج بصورة شاملة مع معادلة الحد الثابت ومعادلة الحد المتجه والمعادلة التي لا تحتويهما، وبين الجدول (6) الآتي، نتائج اختبار السكون وفق اختبار فيليبس بيرون، ونلاحظ عند المستوى بأن سلسلة دليل التنمية البشرية المستدامة (HDI) كانت مستقرة، وذلك عند معادلة الحد الثابت وبمستوى معنوية (10%)، أما بقية السلاسل الزمنية لمتغيرات أنموذج الدراسة لم تكن مستقرة عند أي معادلة، وفي الفرق الأول نلاحظ بأن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات أنموذج الدراسة قد استقرت لكن بمستويات معنوية مختلفة، فنلاحظ عند المعادلة التي لا تحتوي على الحد الثابت ولا على المتجه كانت السلسلة الزمنية لدليل التنمية البشرية المستدامة (HDI) مستقرة عند مستوى معنوية (10%)، أما سلسلتي الإنفاق على التعليم والصحة (SE) و (SH) فقد كانتا مستقرتان عند مستوى معنوية (5%).
- إن النتائج أعلاه تبين لنا بأن درجات تكامل متغيرات الدراسة هي خليط ما بين المستوى $I(0)$ والفرق الأول $I(1)$ ، وإن هذه النتائج تقودنا لتقدير النموذج وفق منهجية الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، والتي من شروطها عدم وجود سلسلة مستقرة عند مستوى $I(2)$.

جدول (6): نتائج اختبار فيليبس بيرون للسكون

Variables	At Level عند المستوى			At First Difference عند الفرق الأول			المتغيرات	
	مع الحد الثابت With Constant	مع الحد الثابت و Trend مع الحد الثابت و المتجه	بدون Constant & Trend بدون الحد الثابت و المتجه	مع الحد الثابت With Constant	مع الحد الثابت و Trend مع الحد الثابت و المتجه	بدون Constant & Trend بدون الحد الثابت و المتجه		
1	HDI	0.0561	0.8760	0.9999	0.6914	0.1586	0.0899	دليل التنمية المستدامة
2	SE	0.4029	0.7379	0.7088	0.0463	0.1358	0.0038	الإنفاق على التعليم
3	SH	0.9887	0.3540	0.9936	0.2165	0.3679	0.0381	الإنفاق على الصحة

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10

ثالثاً. نتائج الاختبارات القياسية:

1. اختبار التكامل المشترك :

يسمى اختبار التكامل المشترك في أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL بـ(اختبار الحدود (Bounds test) ويعتمد على قيمة إحصائية فيشر (F) التي تقارن مع الحدود الدنيا والعليا التي وضعها الاقتصادي باسران والموزعة ضمن أربع مستويات معنوية مختلفة هي (10% , 5% , 2,5% , 1%) وكما هو موضح في الجدول (7) الآتي:

جدول (7): اختبار الحدود للتكامل المشترك F- Bound test

Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.9925	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10

يبين الجدول (7) بأن قيمة إحصائية فيشر (F) قد بلغت (4,9925) وهي أكبر من الحدود العليا للمستويين المعنويين (10%) و(5%)، وهذا يعني بأن أنموذج الدراسة يتمتع بوجود علاقة تكاملية مشتركة طويلة الأجل، وإن هذه النتيجة تقودنا لتطبيق نموذج تصحيح الخطأ للتعرف على علاقات الأجل الطويل.

2. اختبارات جودة الأنموذج:

هنالك عدة اختبارات يتم إجراؤها للتأكد من جودة الأنموذج القياسي والتي تتعلق باختبارات المشاكل القياسية ومؤشرات جودة الأنموذج. ويبين الجدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي لأنموذج الدراسة، وتشير القيمة الاحتمالية لمربع كاي والبالغة (0,7823) بأن الأنموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لكونها أكبر (0,05)، ويبين ذات الجدول نتائج اختبار عدم تجانس التباين لأخطاء أنموذج الدراسة، ونلاحظ بأن قيمة مربع كاي قد بلغت (0,6527) وهي أكبر من (0,05) ما يعني بأن أنموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين.

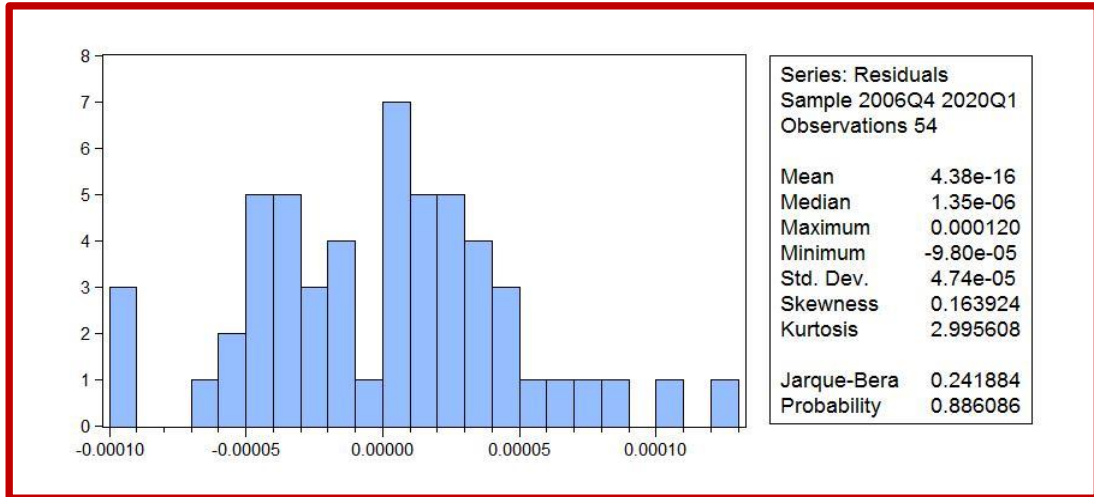
جدول (8): القيم الاحتمالية لاختبارات المشاكل القياسية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test اختبار الارتباط الذاتي	
Prob. F (1,24)	0.8553
Prob. Chi-Square (1)	0.7823
Heteroskedasticity Test: ARCH اختبار عدم تجانس التباين	
Prob. F(2,54)	0.6601
Prob. Chi-Square(2)	0.6527
Normal Distribution (Histogram-Normality test) التوزيع الطبيعي للبواقي	
Jarque-Bera	0.8860

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10

ويبين لنا الجدول (8) اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي أنموذج ARDL والذي يتضمن فرضيتان، تبعاً للقيمة الاحتمالية لإحصائية (Jarque-Bera) والتي هي الأساس بقبول فرضية عدم القائلة بأن بواقي الأنموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً إذا كانت قيمتها أكبر من (0,05)، أو قبولنا للفرضية البديلة القائلة بأن بواقي الأنموذج لا تتوزع توزيعاً طبيعياً إذا كانت القيمة الاحتمالية لها أقل من (0,05)، وبناءً على ما تقدم نلاحظ بأن بواقي أنموذج الدراسة كانت تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لكون قيمة إحصائية (Jarque-Bera) قد بلغت (0,8860) وهي أكبر من (0,05) وبذلك يتم قبول فرضية عدم التي تنص على أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً وكما هي موضحة في الشكل (1) الآتي:

الشكل (1): التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برنامج E-Views10

ويبين الجدول (9) مؤشرات جودة أنموذج الدراسة، ونلاحظ بأن قيمة معامل التصحيح (R2) قد بلغت (0,9999) وكذلك قيمة معامل التحديد المصحح (R-2) قد بلغت (0,9999)، وهاتان القيمتان تبيانان القوة التفسيرية لأنموذج الدراسة، إذ أن المتغيرات المستقلة (SE) و (SH) تفسر (99%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (HDI).

جدول (9): مؤشرات جودة أنموذج ARDL

No.	معلمة المؤشرات	القيمة
1	R-squared (R ²)	0.9999
2	Adjusted R-squared (R ²)	0.9999
3	Durbin-Watson stat (DW)	1.9353
4	Durbin's h stat (h)	-3.5931
5	F- stat.	269956.5
6	Prop. (F- stat)	0.0000

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10

ونلاحظ كذلك قيمة إحصائية درين واتسون والبالغة (1,9353) والتي لا يمكننا الاعتماد عليها في التحقق من خلو أنموذج ARDL من مشكلة الارتباط الذاتي وذلك لكونه يتضمن تخلفات زمنية للمتغير التابع، وإنما يتم الاعتماد على قيمة إحصائية (h) الآتي حسابها:

$$h = \left(\frac{1 - DW}{2} \right) \cdot \sqrt{\frac{n}{1 - n(\sigma)^2}}$$

$$h = \left(\frac{1 - 1.9353}{2} \right) \cdot \sqrt{\frac{54}{1 - 54(0.0250)^2}} = -3.5931$$

ونلاحظ بأن قيمة (h) المحسوبة قد بلغت (-3,5931) وهي أقل من (1,96) ما يعني بأنها معنوية عند مستوى (1%)، أي أن أنموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، بمعنى أن المتغيرات العشوائية غير مرتبطة فيما بينها.

3. تحليل نتائج نموذج ARDL في الأجلين (القصير والطويل):

جدول (10): مروانات الأجل القصير ومعامل تصحيح الخطأ

الأجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (SE)	0.0301	0.0109	2.7481	0.0110
D (SH)	0.0267	0.0068	3.9057	0.0006
CointEq (-1)	-0.0348	0.0100	-3.4799	0.0019
Cointeq = HDI - (0.981*SE+0.0374*SH + 0.5187)				

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10

يبين الجدول (10) نتائج نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL، والذي يبين العلاقات في الأجل القصير، ونلاحظ بأن السلسلة الزمنية للإنفاق على التعليم (SE) كانت علاقتها إيجابية بدليل التنمية البشرية المستدامة (HDI)، وهذا يعني بأن زيادتها بمقدار وحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة مؤشر التنمية البشرية المستدامة بواقع (0,030) وإن هذه العلاقة كانت معنوية عند مستوى (5%) وبواقع (0,0110).

كما ونلاحظ العلاقة الإيجابية للسلسلة الزمنية للإنفاق على الصحة (SH) بدليل التنمية البشرية المستدامة (HDI)، إذ إن زيادتها بوحدة واحدة سوف تؤدي إلى زيادة دليل التنمية المستدامة بواقع (0,026) وإن هذه العلاقة معنوية عند مستوى (1%) وبواقع (0,0006).

كما ويبين الجدول نفسه أن حد تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) قد بلغ (-0,03) وهو معنوي عند مستوى (1%) وبواقع (0,0019)، وهو مستوفٍ لشروطه، إذ أنه يجب أن يكون سالباً ومعنوياً وقيمه محصورة بين الصفر والسالب واحد ($0 < \text{CointEq}(-1) < -1$)، وهذه القيمة تعني بأن 3% من اختلالات التوازن في السلسلة الزمنية لدليل التنمية البشرية المستدامة والتي تحصل في الأجل القصير سيجري تصحيحها في الأجل الطويل وخلال مدة زمنية تبلغ ثلاثة أشهر (فصل)، وإن سرعة عودة المتغيرات إلى حالة التوازن ليست عالية، فهي تحتاج إلى 33 فصل أي (99 شهر تقريباً)، أي ما يقارب ثمان سنوات وثلاثة أشهر للعودة لكامل التوازن.

جدول (11): مروانات الأجل الطويل

الأجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SE	0.0981	0.0126	7.7801	0.0000
SH	0.0374	0.0018	20.062	0.0000

المصدر: من عمل الباحثة اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views10

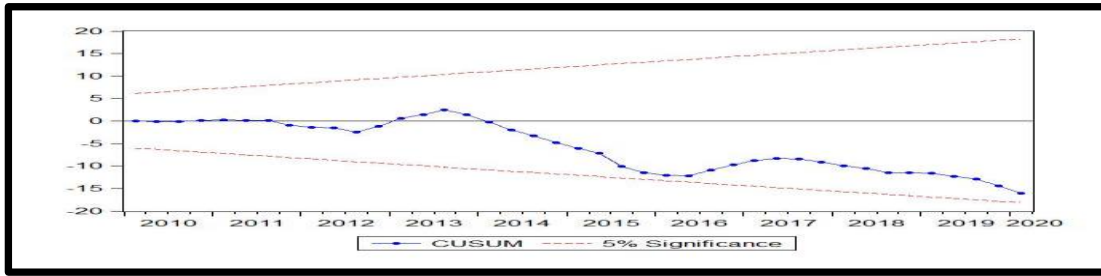
يبين الجدول (11) علاقات الأجل الطويل لأنموذج الدراسة ونلاحظ بأن قيم الإنفاق الاجتماعي على التعليم (SE) قد كان أثرها إيجابياً على مؤشر التنمية البشرية المستدامة (HDI) في الأجل الطويل، وأن زيادتها بواقع وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة مؤشر التنمية البشرية

المستدامة بواقع (0,098), وإن هذه العلاقة كانت بمعنوية عالية عند مستوى (1%) وبواقع (0,0000).

ونلاحظ بأن قيم الإنفاق الاجتماعي على الصحة (SH) كان أثرها إيجابياً على مؤشر التنمية البشرية المستدامة (HDI), وأن زيادتها بواقع وحدة واحدة سوف يؤدي لزيادة مؤشر التنمية البشرية المستدامة بواقع (0,037), وإن هذه العلاقة كانت بمعنوية عالية عند مستوى (1%) وبواقع (0,0000).

4. اختبارات استقرار (Stability Test) :

الشكل (2): اختبار المجموع التراكمي للبقايا Cusum

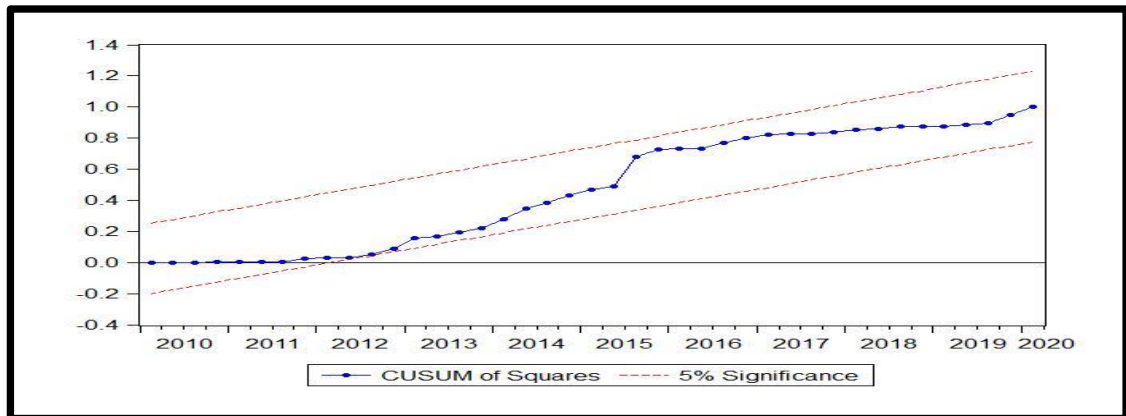


المصدر: مخرجات برنامج E-Views10

إذ يبين الشكل (2) اختبار المجموع التراكمي لبقايا أنموذج الدراسة, ويتبين لنا بأنه كان مستقراً طيلة مدة الدراسة, وذلك لعدم خروج السلسلة المتصلة والمتعرجة عن الحدود الحمراء المتقطعة الحرجة.

ومن خلال الشكل (3) يتبين لنا بأن أنموذج الدراسة قد كان مستقراً طيلة مدة الدراسة.

الشكل (3): اختبار المجموع التراكمي لمربعات البقايا Cusum of Squares



المصدر: مخرجات برنامج E-Views10

الاستنتاجات:

- 1- ليست التنمية البشرية المستدامة عملاً اقتصادياً فحسب بل هي "عملية توسع للخيارات المتاحة للناس" وهذه الخيارات تتغير مع الوقت، وبذلك تزداد فرص الأفراد في الحصول على التعليم والصحة الجيدة وتوفر لهم فرص المعيشة المناسبة.
- 2- ليست العوامل التي تؤثر في التنمية البشرية هي نفسها التي تؤثر على النمو الاقتصادي.
- 3- على الرغم من التنوع العرقي لسنغافورة وعدم امتلاكها الثروات المعدنية، ولكونها بلداً حديث التكوين يتألف من أغلبية ساحقة من المهاجرين، إلا أنها قد حققت نجاحاً كبيراً في مجال التنمية البشرية لتصنف ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، نتيجةً للتنوع في مصادر الدخل والتركيز على الاستثمار في المجالات التكنولوجية.
- 4- أن التجربة التنموية في سنغافورة حققت معدلات تنمية الأعلى عالمياً، نتيجة التنوع في مصادر الدخل والتركيز على الاستثمار في المجالات التكنولوجية.
- 5- لقد ساعدت بعض العوامل في الحاق سنغافورة في ركب البلدان المتقدمة، فقد اعتمدت على مبدأ الواقعية من خلال التركيز على الأعمال الفعلية للحقوق وكيفية الموازنة بينها وبين الضرورات الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي.
- 6- إن الأنموذج القياسي للدراسة كان مستقراً وإن علاقة مؤشري الإنفاق على التعليم والإنفاق على الصحة كانت ايجابية مع مؤشر التنمية المستدامة وذلك في الأجلين القصير والطويل.

التوصيات:

- 1- يجب على الحكومة السنغافورية الاستمرار في الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة بنفس النسبة أو أكبر، وذلك للمحافظة على النجاح المتحقق على المستوى العالمي.
- 2- تقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية المختلفة منها القطاع الصناعي والزراعي والتجاري، وضرورة إجبار الشركات الأجنبية في المساهمة بنقل التكنولوجيا الحديثة.
- 3- زيادة الاستثمار في التكنولوجيا كثيفة رأس المال لأن هذه المنتجات تكون أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

المصادر:

أولاً. المصادر العربية :

- 1- شهاب, سمير فوزي, تأثير الإنفاق الاجتماعي والضرائب في الرقم القياسي للأسعار في العراق للمدة (1995-2010), مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, العدد 52, العراق, بغداد, 2017.
- 2- الوحيدي, سرين جميل حسن, الإنفاق الاجتماعي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني, دراسة قياسية, رسالة ماجستير, جامعة الأزهر, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, فلسطين, غزة, 2017.
- 3- سلمان, فرات محمد, سياسة الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في سوريا (2000-2010), رسالة ماجستير, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, سوريا, دمشق, 2015.

- 4- سلمان, وسام حاتم, دور التنمية المستدامة الرهان الرابع لمواجهة التحديات الاقتصادية, العراق أنموذجاً, مكتبة النوارس, العراق, بغداد, 2015.
- 5- الحميري, وسام حاتم سلمان, دور التنمية المستدامة في مواجهة التحديات الاقتصادية في العراق, رسالة ماجستير, جامعة تكريت, كلية الإدارة والاقتصاد, 2015.
- 6- جعفر, سليم, التنمية المستدامة وإستراتيجيات تطبيقها في الجزائر, دراسة حالة الجزائر, رسالة ماجستير, جامعة محمد خيضر- بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, الجزائر, بسكرة, 2018.
- 7- إسماعيل, معتصم محمد, دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة, سوريا أنموذجاً, أطروحة دكتوراه, جامعة دمشق, كلية الاقتصاد, سوريا, دمشق, 2015.
- 8- السامرائي, نعمان منذر يونس, الإنفاق العام وأثره في التنمية المستدامة, بلدان نامية مختارة للمدة (2000-2016), رسالة ماجستير, جامعة تكريت, كلية الإدارة والاقتصاد, العراق, تكريت, 2018.
- 9- البنا, محمد, اقتصاديات المالية العامة, مدخل حديث, الدار الجامعية للطباعة والنشر, الطبعة الثانية, مصر, القاهرة, 2009.
- 10- شهاب, مجدي, الاقتصاد العام والمالية العام, جامعة الإسكندرية, كلية الحقوق, دار الجامعة الجديدة, مصر, الإسكندرية, 2004.
- 11- العكام, محمد خير, المالية العامة, منشورات الجامعة الافتراضية السورية, سوريا, دمشق, 2018.
- 12- العامري, سعود جايد مشكور والحلو, عقيل حميد جابر, مدخل معاصر في المالية العامة,
- 13- بدران, أحمد جابر, التنمية المستدامة, جامعة 6 أكتوبر, كلية الاقتصاد والإدارة, مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية, الطبعة الأولى, مصر, القاهرة, 2014.
- 14- زغير, اكتفاء عذاب, العلاقة بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الإجمالية والقطاعية في العراق للمدة (2004-2015), وزارة التخطيط العراقية, دائرة تخطيط القطاعات, بغداد, 2017.
- 15- محمد, علي دحمان, تقييم مدى فاعلية الإنفاق العام على مستوى القطاع الصحي بالجزائر, أطروحة دكتوراه, جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, الجزائر, تلمسان, 2016.
- 16- الوادي, محمود حسين, مبادئ المالية العامة, دار الميسرة للنشر والتوزيع, الطبعة الثالثة, الأردن, عمان, 2007.
- 17- الصواف, هناء عبد الرزاق مصطفى, دور المدرسة في التنمية المستدامة من وجهة نظر المدراء, بحث منشور, مركز البحوث النفسية, مجلد 30, عدد 3, العراق, بغداد, 2019.

- 18- القاضي, رشا ناصر, أثر الإنفاق الاجتماعي على التعليم المهني في توفير فرص عمل, دراسة حالة مؤسسة التدريب المهني, رسالة ماجستير, جامعة, كلية إدارة المال والأعمال, 2017.
- 19- المصري, إيهاب عيسى وعامر, طارق عبد الرؤوف, التنمية البشرية والتنمية المستدامة, المؤسسة العربية للعلوم والثقافة, الطبعة الأولى, مصر, الجيزة, 2017.
- 20- حسين, حسن عبد الله أحمد, التنمية المستدامة في الاقتصادات الريفية, الإشكالات والحلول مع التركيز على العراق, أطروحة دكتوراه, جامعة الكوفة, كلية الإدارة والاقتصاد, العراق, الكوفة, 2020.
- 21- راشد, زينة عبد المحسن, تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع, إشراقات تنموية, بحث منشور, المجلة العلمية المحكمة, الجامعة المستنصرية, كلية التربية الأساسية, مجلد 4, العدد 20, العراق, بغداد, 2019.
- 22- أحمد, رائد ناجي, علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق, جامعة الفلوجة, كلية القانون, الطبعة الثالثة, العراق, الفلوجة, 2017.

ثانياً: المصادر الأجنبية :

1. Hall, David, (2010), why we need public spending, PSIRU University of Greenwich, business school, Park Row, London.

2. السرحان ، الانترنت <https://abu.edu.iq/research/articles>